# تحديات استكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس في ظل انتقال ديمقراطي عسير

# *Challenges of Completing the Transitional Justice Process in Tunisia in Light of a Difficult Democratic Transition.*

**ط.د مسعودي فاتح** *

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

fatehmessaoudi1982@gmail.com

**أ.د رمضان عبد المجيد**

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 2024/ 05/21* تاريخ القبول 2024/06/02 * تاريخ النشر: 12/ 06 /2024

**ملخص:**

شكلت ثورة تونس فرصة كبيرة من أجل تحقيق عدالة انتقالية كفيلة بإنجاح المسار الديمقراطي، على غرار التجارب الرائدة التي تحققت في بعض بلدان العالم. وقد خلصت الورقة إلى أن العدالة الانتقالية في تونس حملت عدة مزايا وإيجابيات تجسدت على مستوى الجانب الإجرائي والتشريعي؛ بإنشاء وزارة تعنى بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، إلا أن مسارها شهد تموجات بسبب عدم ثبات مؤشره في الاتجاه المرسوم له، وذلك بالنظر لجملة التغيرات السياسية والاقتصادية التي صاحبت عملية الانتقال الديمقراطي، وما صاحب التجربة الديمقراطية التونسية من هزات وارتدادات.

**الكلمات المفتاحية:**

العدالة الانتقالية، هيئة الحقيقة والكرامة، الانتقال الديمقراطي، تونس.

***Abstract:***

*The Tunisian revolution represented a great opportunity to achieve transitional justice that would ensure the success of the democratic process. The paper concluded that transitional justice in Tunisia carried several advantages and positives, but its path witnessed ripples due to the lack of stability in its indicator in the direction set for it, in view of the totality of political and economic changes that accompanied the democratic transition process, and the tremors and repercussions that accompanied the Tunisian democratic experience.*

***Keywords:*** *transitional justice, truth and dignity commission, democratic transition, Tunisia.*

* **المؤلف المرسل: مسعودي فاتح**

**مقدمة:**

تمثل التجربة التونسية في العدالة الانتقالية نموذجا عربيا وعالميا متفردا باعتبار أنها كانت وليدة حراك شعبي وتمخضت على إثره، وتبلورت وفق تصور جمع بين أربع آليات جوهرية: وهي كشف الحقيقة، والمحاسبة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات والمصالحة، كما استحدثت وزارة تحت مسمى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وعلى غرار العديد من تجارب العدالة الانتقالية في العالم لم تشذ التجربة التونسية عن غيرها من النماذج من حيث الخصوصية وارتهانها بحجم الامكانيات المتاحة.

وتميز مسار العدالة الانتقالية بتموجات كانت أشبه بالانتكاسة في بعض الأحيان نتيجة لتعاقب حكومات على صلة بمنظومة الحكم الاستبدادي، ما جعلها ترفض السير في هذا المنحى خوفا من فتح باب المحاسبة وتسوية المظالم المتراكمة والإرث الحقوقي العالق، ليزداد حجم العراقيل أمام عمل هيئة الحقيقة والكرامة التي أشرفت على مسار العدالة الانتقالية، وتصعب من المأمورية المنوطة بها، وتراكم المخاوف حول مصير استئناف الانتقال الديمقراطي في ظل محاولة إفشال إحدى أهم آلياته.

والإشكالية التي نطرحها في هذا الشأن هي: ماهي أهم المعيقات والتحديات التي حالت دون استكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس ومدى انعكاساتها على سير عملية الانتقال الديمقراطي؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تتبع مسار العدالة الانتقالية في تونس وكشف أهم المضامين المؤسسة له، من أجل إبراز أهم المعيقات والتحديات التي حالت دون استكمال هذا المسار وتداعيات ذلك على مشروع الانتقال الديمقراطي.

منهجيا يجمع البحث بين الوصف والتحليل والنقد. وتم تقسيم البحث عبر ثلاث محاور:

- العدالة الانتقالية -إطار نظري-

- المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية

- أهم المعيقات التي اعترضت مسار العدالة الانتقالية في تونس

## 1. العدالة الانتقالية – إطار نظري–

يشمل الإطار النظري للعدالة الانتقالية؛ تحديد ماهيتها، من خلال التعرف على مفهومها، ثم تقديم لمحة تاريخية عنها، وتحديد العلاقة بينها وبين الانتقال الديمقراطي، وتوضيح للآليات المعتمدة فيها، مع الاستعانة ببعض ما جاء به فقهاء القانون الدولي.

### 1.1. مفهوم العدالة الانتقالية:

أثار مصطلح العدالة الانتقالية نقاشا نظريا وأكاديميا حول شرح ماهيتها باعتبارها مفهوما وممارسة، الأمر الذي أدى إلى غياب إجماع على مفهوم عام للعدالة الانتقالية، وبالنظر لما اشتمل عليه من تباين في الآليات والاستراتيجيات، فالعدالة الانتقالية إحدى المقاربات التي ترتبط بالانتقال الديمقراطي بوسائل سلمية، وبإيجاد مخارج سياسية وقانونية للتعاطي مع مخلفات النظام السلطوي ومسألة العنف السياسي.

وتعرفها مجلة الدراسات الدولية: هي جملة الاتفاقات القضائية وغير القضائية التي تهدف إلى تسهيل التحول من حالة الصراع إلى حالة السلم (carmen و zekri، 2010، صفحة 22).

وعرفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية: على أنها امتثال المجتمع للاختلالات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بهدف وجوب الاعتراف بما تعرض له الضحايا من انتهاكات، وتعزيز فرص تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية.

ويعرفها الفصل الأول من مشروع قانون هيئة الحقيقة والكرامة بتونس بأنها مجموعة من الآليات التي تسعى لكشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي بغية علاجها، ومساءلة المسؤولين عنها ومحاسبتهم، ورفع الضرر اللاحق بالضحايا وإعادة الاعتبار لهم بما يخدم تحقيق المصالحة الوطنية، والمحافظة على الذاكرة الجماعية وتوثيقها وضمان عدم تكرارها، والتحول من نظام مستبد إلى نظام يرعى القيم الديمقراطية ويكرس مبادئ حقوق الإنسان (بنيوب، صفحة 101).

وتعرف العدالة الانتقالية بشكل عام على أنها جملة الآليات والممارسات التي تعقب فترة حرب أهلية أو صراع أو أعمال قمع، بغرض وضع حد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان والعمل على معالجتها(Arriaza & mariezcurena, 2006) . وهناك تعريف آخر يرى بأنها مجموعة عمليات تهدف إلى السعي لمعالجة ماضي تجاوزات حقوق الإنسان، التي تلت فترة القمع والاضطرابات (tricia, olsen, & al, 2010, pp. 457,476,459). ولهذا السبب تقول روزماري ناجي: "أصبحت العدالة الانتقالية عنصرا أساسيا ثابتا في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي (ساركين، 2020، صفحة 11).

وعلى الرغم من كون قضية التعامل مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان هي موضوع نقاش عام عند وصول نظام جديد لسدة الحكم، إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك مؤشرا للتحول إلى الديمقراطية، ولا يعدو أن يكون سوى إجراء شكلي فقط. كما لا ينحصر اهتمام العدالة الانتقالية على الماضي فقط، بل تعمل على عدم تكرار الانتهاكات مستقبلا من خلال سيادة روح القانون والأمن (ساركين، صفحة 11).

ويرى دو فيلمر أن مفهوم العدالة يختلف من الفكر الأنجلوساكسوني إلى الفكر الفرانكفوني وذلك على النحو التالي:

-يتعامل الفكر الأنجلوساكسوني مع مفهوم العدالة الانتقالية من خلال البعد المجتمعي وما يتضمنه من قيم العدل والمساواة، التضامن، السلم والحرية، وهو ما يفسره مبدأ المصالحة والعفو وسيادة الحق وحقوق الانسان والعدالة التصالحية.

-الفكر الفرنكفوني يدرج مفهوم العدالة الانتقالية ضمن العمل القضائي الصرف، ويعطيه بعدا مؤسساتيا؛ باعتباره يعتمد على مبدأ المحاكمة والعقاب وهي من اختصاص رجال القانون والقضاء. (Devilleumer, 2007, p. 503)

وارتبطت العدالة الانتقالية بشكل عام ببناء السلام في سياق ما بعد الصراع. وغالبا ما يستخدم الناشطون الميدانيون المعارضون للحكومة مصطلح العدالة الانتقالية من منظور ضيق جدا، للإشارة إلى الخيار العقابي أو العدالة الجزائية. والجدير بالذكر أن للعدالة وجوها كثيرة، سواء في الديمقراطيات الانتقالية أو الراسخة، ويرجع السبب في ذلك إلى الاعتبارات الوطنية في التعامل مع الماضي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وبناء الوحدة،

وإعادة بناء مؤسسات الدولة، بوصفها تتعارض مع قضايا أخرى، مثل محاسبة الناس على أدوارهم في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، كما يجب تحقيق توازن بين حاجة الضحايا والمجتمع ككل إلى معرفة حقيقة ما حدث وبين ضرورة محاكمة المسؤولين (ساركين، صفحة 12).

### 2.1. طبيعة العلاقة بين العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي:

لا يمكن الحديث عن عدالة انتقالية دونما وجود السياق العام وهو التحول الديمقراطي أو الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى آخر مشبع بالثقافة الحقوقية وقيم العدالة والمساواة، وتعد العدالة الانتقالية أحد المداخل الرئيسية المسوغة لهذا التحول عن طريق عمل آلياتها لاسيما لجان تقصي الحقائق والمقاضاة، وتتضح صور العلاقة بينهما جليا فيما سيلي ذكره:

- سياق الانتقال الديمقراطي شرط أساسي لإطلاق آلية العدالة الانتقالية، حيث يمثل البيئة الحاضنة لها فلا يمكن الحديث عن تطبيقها خارج هذا الإطار.

- يفضي سياق إحداث هيئات الحقيقة إلى خلق ديناميكية داخل النظام السياسي للانخراط في هذه العملية باعتبارها إحدى السمات الأساسية للديمقراطية التي تستوجب وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في عملية إعداد السياسات العامة وصياغة البرامج واتخاذ القرارات.

- تعمل لجان تقصي الحقائق المنشئة في سياق العدالة الانتقالية على تقوية الثقافة الديمقراطية والحقوقية من خلال تنظيم الحوارات الوطنية والانسجام بين مختلف الفواعل الموجودة داخل النسق السياسي. (بنيوب، صفحة 143)

- تعمل العدالة الانتقالية على دراسة وتحليل الضمانات الدستورية والقانونية المتعلقة بالفصل بين السلطات، فنلاحظ أن الدول التي تعيش تحولا ديمقراطيا تعمد مباشرة إلى تعديل دساتيرها كمصر وتونس بما يسهم في القضاء على حالة اللاتوازن وإعادة توزيع الأدوار بين السلطات.

- تحفز العدالة الانتقالية على إرساء دعائم الحكامة القضائية والأمنية بالتشديد على توفير ضمانات المحاكمات العادلة، وظروف التوقيف والاحتجاز وشفافية التحقيقات، ويعبر هذا عن ضرورة استقلالية القضاء والنأي به عن الضغوطات الخارجية التي يمكنها أن تؤثر على قراراته.

- تعزيز الدور الحمائي للدولة في مجال حقوق الأفراد وحرياتهم وتحميلها المسؤولية الكاملة في حالة المساس بهما.

- تقديم اقتراحات إصلاحات سياسية تتوجه نحو دعم دور البرلمان في الرقابة على السلطة التنفيذية وإعادة النظر في صلاحيات الحكام، حيث أثبتت تجارب التحولات الديمقراطية في مختلف أصقاع العالم على أنه من الأسباب الرئيسية للثورات الانتقالية الاستبداد بالحكم (القذافي في ليبيا وبن علي في تونس وتشاوشيسكو في رومانيا...).

- تساعد آليات العدالة الانتقالية على رفع منسوب السلم ونزع السلاح، مما يحقن الدماء ويجنب الدولة خطر النزاعات والأعمال المسلحة كالإرهاب، كالأزمة التي عاشتها الجزائر لأزيد من عشرية كاملة إلى أن لجأت إلى

ما سمي بسياسة السلم المدني وقانون المصالحة الوطنية اللذين تم الاستفتاء حولهما وصوت عليهما الشعب بنسبة .99%( في هذا الشأن راجع هذا الأمر 2006/1 المؤرخ في 27 فيفري 2006 والمتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة).

- تركز العدالة الانتقالية على إعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة استنادا إلى مبدأ المحاسبة وترضية الضحايا باعتبارهم المصدر المتضرر الرئيسي والفاقد الأكبر للثقة في أجهزة الدولة وفي مؤسساتها، فنجد مارك فريمان يركز على هذه المسألة ويقرنها بمسألة الشرعية في العدالة الانتقالية كرافعة استراتيجية للانتقال الديمقراطي فيقول "تقاس مدى شرعية آليات العدالة الانتقالية بحجم تأييد ومعارضة الضحايا لها ومدى تمكنهم من المشاركة فيها وانتفاعهم منها" (سوتاس، 2008، صفحة 89)

### 3.1. آليات العدالة الانتقالية

تتكون العدالة الانتقالية من مجموعة الآليات القضائية وغير القضائية التي تعتمدها دول ما بعد الصراع من أجل كشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بغية تسويتها، وتصفية الإرث الحقوقي العالق، وتتضمن هذه التدابير لجان الحقيقة والملاحقات القضائية، وبرنامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات والمصالحة.

#### 1.3.1 لجان كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة

وهي اللجان التي تعنى بتجميع الأدلة والشهادات المتعلقة بالانتهاكات التي حصلت في الماضي من كافة المصادر المتنوعة، وتحليلها وفقا لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان بحسب الحالة؛ ووفق السياق الخاص أو العام المتصل بها، وكذا آثارها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع والضحايا، ثم العمل على توثيقها في السجل التاريخي المتعلق بماضي الانتهاكات للحفاظ على ذاكرة الأفراد والجماعات وعلى الذاكرة الوطنية. فيمكن من خلال آلية كشف الحقيقة التصدي لمختلف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

كما ترمي آلية كشف الحقيقة إلى الاعتراف العام بحقيقة وحجم الانتهاكات السالفة لحقوق الإنسان، والتأسيس لقواعد حوار وتقص تاريخيين. (بنيوب أ.، 2014/2013، صفحة 07) ويدل مصطلح لجان الحقيقة إجمالا على هيئة تحقيق شبه قضائية مؤقتة تفوضها الدولة، وتستمد صلاحيتها منها.

وتمثل لجان تقصي الحقائق إحدى آليات العدالة الانتقالية، وهي هيئات مستقلة يستمر عملها لمدة محددة، تكتسي شرعيتها من الاختصاصات التي تمنحها لها الحكومة أو بعض الهيئات الدولية، ولا تعد هاته اللجان سلطة قضائية، فغالبا ما يتم تشكيلها في فترات الانتقال السياسي، وتختص بالكشف عن الحقائق وتعويض المتضررين وإنصافهم بكونهم ضحايا للنظام السابق، كما تعمل هاته اللجان على تسهيل دور المحاكم الجنائية من خلال تزويدها بالأدلة والوثائق التي تحصلت عليها.( للمزيد من الاطلاع أنظر المرجع: رضوان زيادة ومعتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية).

#### 2.3.1 المساءلة والمحاسبة

يقترن مبدأ عدم الإفلات من العقاب بموضوع الدعاوى القضائية أو المحاكمات، فهاته الأخيرة تعتبر من آليات العدالة الانتقالية، حيث ينص القانون الدولي على التزام كل الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على المسؤولين عنها، والالتزام بما تقتضيه من تسليم أو متابعة كأقصى حد، وكحد أدنى إلحاق عقوبة غير إدارية لا تتنافى كثيرا مع حجم جريمة حقوق الإنسان المعنية، وتدخل آلية المحاسبة عن

الانتهاكات الحقوقية وما يترتب عنها من إجراءات جزائية ضمن إطار مسؤولية الدولة، وتماشيا مع مقتضيات القانون الدولي والتزام كل دولة بما تفرضه المعاهدات المنضوية تحتها والاتفاقيات التي صادقت عليها. إضافة إلى المحاكم فوق الوطنية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تؤكد صراحة على هاته الالتزامات. إلا أن التجارب الدولية توضح أن هذا الإلزام يبقى معتمدا بشكل أو بآخر على توافر الإرادة السياسية والمعايير المحددة في سياق البناء الديمقراطي ومدى أهلية القضاة للقيام بدورهم كاملا وبتجرد . وترتبط بهذه النقطة قضية العفو وما يترتب عليه من إشكالات عديدة لما يتعلق به من مساس بحقوق الضحايا وحماية مرتكبي الانتهاكات، وقد أثارت هذه المسألة تحفظات نشطاء حقوق الإنسان والضحايا بحكم أنه يُنتهَك حق الضحايا أثناء جبر الضرر، كما أنه قد لا يتطابق مع التزام الدولة بموجب القانون الدولي بمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان، والسماح لهم بالتهرب بشكل غير عادل من المسؤولية.

**3.3.1 جبر الضرر**

تمثل آلية جبر الضرر إحدى الأسس الجوهرية للعدالة الانتقالية، وتشمل جبر ما لحق بالضحايا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتعويضهم. وقد تطور مفهومها واتسع لينتقل من مجرد التعويض المادي إلى منظومة متكاملة تشمل التعويض المعنوي والرعاية الصحية والنفسية وإعادة الاعتبار، وتم إدراج الأسس التي تعنى بحق الانتصاف وجبر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 60/147 مؤرخ في السادس عشر ديسمبر ألفين وخمسة. (الغربي، 2014، صفحة 14)

ولا يجب أن تقتصر عملية جبر الضرر على مقاضاة المجرم، بل يجب أن تشمل تعويض الضحايا ماديا ومعنويا، اعترافا بمسؤولية الدولة عما تعرض له هؤلاء من انتهاكات، ولابد من اتباع الخطوات السليمة لتحديد الضحايا بدقة، وضمان حصولهم على التعويضات المناسبة، وإرضاء أهاليهم (بلكوش، 2014، صفحة 44)، مع تقديم ضمانات بعدم تكرارها. (مالك و طارش، 2020، صفحة 121)

ويأخذ الجبر المادي شكل المساعدات المادية والمالية والطبية والمدرسية..، ويكون على شكل رمزي كتخليد ذكرى الضحية بوضع نصب تذكاري له، أو عبر المتاحف.

**4.3.1 إصلاح مؤسسات الدولة**

ويعد أمرا ضروريا خاصة أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي للدول التي شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الأنظمة الاستبدادية أو نتيجة للحروب والحروب الأهلية، ولخروقات قانونية، وغياب الرقابة.

فمن الضروري إعادة إصلاح مؤسسات الدولة خاصة تلك التي ساهمت بشكل أو بآخر في هاته الانتهاكات، وسواء كانت رسمية أو غير رسمية، ينبغي تحويل هذه المؤسسات خاصة الأمنية والعسكرية والقضائية إلى مؤسسات ديمقراطية ونزيهة بما يخدم المجتمع (قادة، 2017، صفحة 32) ، وغربلتها من خلال إبعاد الموظفين الفاسدين، والتثبت من نزاهة مختلف موظفي القطاع العام، لتفادي تكرار حدوث أي انتهاكات مستقبلا. (ازروال و لعجال، 2016، صفحة 167)

ويشمل الإصلاح المؤسساتي كأحد المداخل الأساسية لضمان عدم تكرار وقوع انتهاكات، على عدة مجالات أبرزها الإصلاح الدستوري، وضمان استقلال القضاء، ومراجعة القوانين، وإخضاع المؤسسات الأمنية للرقابة،

وتحقيق شروط الحكم الجيد القائم على مبدأ الشفافية والمساءلة والرشادة، والتكوين الجيد لمختلف موظفي الدولة المنتمين لأسلاك القضاء، الجيش والأمن، والإعلام، ومختلف الإدارات الحيوية. (خميس، 2014، صفحة 48)

### 5.3.1 المصالحة

يتكرر ترديد مصطلح المصالحة في النقاشات الفكرية التي تعنى بمسألة الانتقال الديمقراطي التي تلي فترة ما بعد الصراع والحرب (فريمان، 2005، صفحة 08)، ولا تتحقق إلا بعد تحقق الآليات الأربعة السابقة، كما يرتبط مصطلح المصالحة ارتباطا وثيقا بمجال العدالة الانتقالية مع ما يشوب تلك العلاقة من توتر، لأنه في حالة عدم بذل جهود لمحاسبة مرتكبي الجرائم يكون الضحايا أقل ميلا للتصالح.

ومن خلال الفهم السليم والتنفيذ الصحيح لإجراءات العدالة الانتقالية ستسهل مسيرة عملية المصالحة. دون إغفال أن عملية المصالحة تعتمد بشكل كبير على عوامل أخرى كالعدالة السياسية والاقتصادية وبتشارك اجتماعي للسلطة. (فاضل، 2008)

وتشتغل آليات العدالة الانتقالية جنبا إلى جنب على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط، وعلى هذا الأساس فالاستراتيجيات الهجينة أو المختلطة للعدالة الانتقالية عادة ما تكون أكثر قدرة على تحقيق السلام الاجتماعي والمصالحة الوطنية، خاصة في حال اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية القادرة على استيعاب الروايات المختلفة للأطراف بخصوص الأعمال العدائية التي شهدتها هذه المجتمعات.

كما أن آليات العدالة الانتقالية تشتغل بشكل متكامل، ووفقا لمنظومة فكرية مكتملة الروافد؛ فمثلا لا يمكن الإقرار بالحقيقة من دون تقديم تعويضات للضحايا، ولا يمكن تقديم تعويضات مادية من دون مكاشفة وإقرار كامل بالحقيقة لأنه سيعتبر في نظر الضحايا محاولة لممارسة تكميم الأفواه. كما تحتاج عمليات الجبر والتعويض إلى دعمها بالإصلاحات المؤسسية لمختلف الهياكل التي دعمت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان، مع مراعاة أهمية الجبر الرمزي والمعنوي للأضرار. (عبد القادر، 2009)

## 2. المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في تونس:

تعتبر التجربة التونسية في العدالة الانتقالية تجربة فريدة بحكم أنها تخوض هذه التجربة تماشيا مع حدوث ثورة شعبية، ووفق سياق تشرك فيه آليتي المصالحة والمحاسبة مع الإصلاح الديمقراطي، وبحكم أنها جمعت بين أربع آليات رئيسية من آليات العدالة الانتقالية وهي كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات والمصالحة (الحوكي، 2020، صفحة 40). على نقيض باقي مثيلاتها في المغرب العربي وبعض دول العالم الثالث التي اعتمدت على آلية واحدة أو آليتين فقط من آليات العدالة الانتقالية.

فقد تم استحداث وزارة تعنى بالعدالة الانتقالية، "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية" بمرسوم رقم 22 لعام 2012 بتاريخ 19 /2013/01، ليعبر عن توفر إرادة حقيقية للقطيعة مع ممارسات الماضي، من بين مهام هذه الوزارة صياغة إطار قانوني يعنى بتحقيق العدالة الانتقالية جنبا إلى جنب مع تشكيلات المجتمع المدني (الرديسي و المناعي، 2018).

وشكل موضوع "العدالة الانتقالية" أحد محاور برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة ودخل ضمن المحاور الأربع الأساسية في عملها، كما أنشأ "صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد" كآلية خاصة

بتعويض الضحايا وتأهيلهم. وبموجب المرسوم رقم 97 لسنة 2011، تم تشكيل لجنة شهداء ومصابو الثورة، تضم ممثلين عن رئاسة الحكومة والمجتمع المدني، والمجلس الوطني التأسيسي، وشكلت لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية (رئاسة الجمهورية، 2011).

يمكن تحديد النطاق الزمني للمرحلة الأولى بداية من سقوط النظام البائد، عندما أعلن زين العابدين بن علي بتاريخ 2011/01/13 عن تشكيل ثلاث لجان مستقلة؛ تعنى إثنين منها بالتحقيق في قضايا الفساد والثالثة بالإصلاح السياسي، وهو ما تم على يد الوزير الأول محمد الغنوشي، عقب تعيينه رئيسا للحكومة المؤقتة، ويتبعها باستحداث مجموعة لجان أخرى، كما أصدرت الحكومة المؤقتة مرسوما لعفو تشريعي عام لعدد من السجناء السياسيين تم بموجبه إطلاق سراح 1800 سجين ممن كانوا ضحايا لقانون مكافحة الإرهاب الصادر سنة 2003 مع الإقرار بحقهم في جبر الضرر وتعويض أسر شهداء وجرحى الثورة وأحقيتهم في التعليم والعلاج والتنقل المجاني. (الحوكي، 2020، صفحة 41)

وإذا كان جزء من آليات العدالة الانتقالية يعنى بالشق الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان وتسوية المظالم، فإن الجزء الآخر منها يعنى بالنظر في تطبيق العدالة الانتقالية بمفهومها الأشمل؛ وكيفية إحلال نظام ديمقراطي محل النظام المتسلط، من خلال قواعد حكم جديدة، وتصفية الإرث العالق مع الحفاظ على كينونة الدولة واستمراريتها، وهنا وجب التساؤل عن مصير صناع القرار في تونس ممن يحسبون على منظومة الحكم السابق، وكيفية التعامل مع المتورطين في ممارسة انتهاكات التعذيب والقتل من عسكريين وأمنيين، ومصير الأملاك والثروات التي جمعوها نتيجة لمسائل الرشاوي واستغلال النفوذ وضرورة تجريدهم من تلك الأملاك. (الرديسي و المناعي، 2018)

أما على المستوى القضائي فقد تم توقيف عدد كبير من أتباع ومؤيدي الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، من رجال الأعمال، وجزء منهم من رجال الأمن، كما تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ومصادرة ممتلكاته واستبعاد أعضائه بما عرف آنذاك بقانون العزل السياسي. (رئاسة الجمهورية، 2011)

يرى شاكر الحوكي أنه بعد مرور أربع سنوات على عمل الهيئة، كثر التساؤل حول مآل العدالة الانتقالية في تونس وآفاقها، ومدى جدوى اعتماد هذا الخيار. ويحيلنا البحث بشأن موضوع العدالة الانتقالية في تونس إلى الوقوف على المسار المترنح الذي عرفته هذه التجربة، وما شكله المشهد الحزبي بُعَيد انتخابات أكتوبر 2014 من محطة أساسية ومنعطفًا حاسمًا على صعيد المسار السياسي في تونس.

بحلول عام 2019 ضبطت هيئة الحقيقة والكرامة تقريرها النهائي في انتظار إجراء إصلاحات ومحاكمات وتعويض ضحايا مرحلة الاستبداد تفاديا لتكرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتحقيقا لمبدأ العدالة الانتقالية.

### 3. أهم المعيقات التي اعترضت مسار العدالة الانتقالية في تونس:

بالنظر لتعقيدات المرحلة الانتقالية وخصوصيتها فهي تتسم عادة بصعوبتها وتخلخل مؤسسات الدولة نتيجة لأعراض الاضطراب والمقاومة والارتداد من أجل الانتقال من وضع سياسي مأزوم إلى وضع أكثر رحابة.

ومن خلال تتبع مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يتبين أنه قد حقق رسوخا على المستوى السياسي بفضل تعزيز سقف الحريات والحقوق للمواطنين وتثبيت مبدأ التداول السلمي على السلطة وبناء دولة القانون والمؤسسات، لكن تبقى السلطات المتعاقبة عاجزة عن تحقيق العامل المهم لتأمين نجاح هذا الانتقال والمتمثل في تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل تحديا كبيرا أخفقت تسع حكومات متعاقبة في تذليله، ورغم نجاح النخب التونسية على بناء توافقات وائتلافات فيما بينها بما يساعد على تسهيل عملية الانتقال، لكن بقي

نجاح تلك التوافقات رهينا بالقدرة على حل جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما يتولد عنها من مظاهر عنف مجتمعي واحتجاج على ما يلاقيه المواطن التونسي من مصاعب اقتصادية..

كما تعاني تونس على غرار مختلف الأنظمة الانتقالية من مشكلة ضبط وتدبير الاختلاف أثناء المرحلة الانتقالية، هاته الأخيرة التي تتسم بدرجة كبيرة من التوجس والخوف وعدم الاطمئنان للرأي المخالف والفكر الأيديولوجي المناقض، وهو ما تجسد في المشهد التونسي من خلال التهم التي كان يكيلها كل لفيف حزبي للآخر والسعي لإقصائه، والتي وجدت تعبيرات عنها من خلال بنية تصورية قامت على التخوين الديني أو الوطني أو الطبقي أو القومي (العسري، 2012، صفحة 47) هذا الوضع الذي انعكس سلبا على تطبيق برامج العدالة الانتقالية.

ذلك أنه بتغير المشهد الحزبي عقب انتخابات أكتوبر 2014 شهدت تونس منعطفا حاسما ولحظة فارقة على مستوى المسار السياسي، وربما كانت العدالة الانتقالية ستشقّ طريقها بوضوح أكثر وثبات لو لم يحدث ذلك التغيير، إذ كانت مواقف صناع القرار الجدد تعبر بوضوح عن عدم إيمانهم واقتناعهم بمسار العدالة الانتقالية كما صاغه القانون على الأقل (حافظ و آخرون، 2021، صفحة 19،20).

ولم يحضر جلسات الاستماع العلنية الأشخاص المتورطون، للدفاع عن أنفسهم فيما نُسب إليهم من جرائم، ومن دون أن يحضرها رؤساء الدولة والحكومة والبرلمان. وغاب المتهمون عن المحاكمات التي أشرفت الدوائر المختصة في العدالة الانتقالية للنظر فيها في نهاية عام 2018. كما لم تلقى الهيئة أي وجه للتعاون من قبل مختلف الدوائر الوزارية، مع حرمانها من مستحقاتها المالية.

ولم يستمع الضحايا إلى اعترافات واعتذارات مغتصبيهم، كما استمرت سردية الدولة العميقة التقليدية المزيفة والمزوّرة دون مراجعة.

في المقابل، يقرّ الحوكي بصعوبة جبر الضرر في ظل عدم تفعيل صندوق الكرامة، إضافة إلى غموض آلية تطبيق ما ستتمخّض عنه أعمال الهيئة من توصيات واقتراحات في ظل رفض رسمي مستميت وذاكرة منقوصة ومصالحة بلا متصالحين وانتقال ديمقراطي متعثر وإحاطة دولية محدودة النتائج.

عرفت العدالة الانتقالية في تونس انحرافا خطرًا بعد عودة رموز النظام القديم مع انتخابات عام 2014؛ نتيجة لتعثر آليات عدة على غرار كشف الحقيقة وجبر الضرر والمحاسبة وإصلاح المؤسسات، فصارت مثارا للشك بعد أن كانت من استحقاقات الثورة. ولا شك في أن لهذا التشاؤم ما يبرره؛ إذ أن هناك أيضًا نقاطًا مضيئة في التجربة التونسية، تفتقد إلى إرادة سياسية وإلى توافق النخب السياسية على الأولويات وتجنب صراعاتها الحزبية، والالتفات إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم ما حققه المسار السياسي من نجاحات إلا أن مسار العدالة الانتقالية شهد تعثرات لأسباب عدة، أهمها التجاذبات السياسية بين من يسعى لغلق الملف بأقل الأثمان ومن يسعى لاستكماله بشكل منصف.

بعد ما يقارب الخمس سنوات عن استصدار هيئة الحقيقة والكرامة لتقريرها الختامي، مازالت الحكومة التونسية لم تعتمد خطة عمل لتنفيذ ما جاء فيه من توصيات بموجب قانون سنة 2013 للعدالة الانتقالية، وباستثناء بعض الإصلاحات التي اعتمدت منذ إقرار دستور 2014؛ والتي كان الغرض منها التوافق مع المعايير الدولية.

ووفق المرسوم رقم 15 لعام 2011 والمتعلق باسترجاع الأموال المودعة في البنوك الأجنبية والمحصلة بطرق غير شرعية فقد استغرقت وقتا زمنيا كبيرا نتيجة للإجراءات الدولية المعقدة، باعتبارها تتم وفقا للقوانين المعمول بها دوليا وبناء على أحكام قضائية توجب إثبات عدم قانونية مصادر تلك الأموال (رئاسة الجمهورية، 2011)، في حين عجزت عن استرجاع البعض منها نظرا لعدم توفر إرادة سياسية جادة، كما لم يتم إدارة

الأموال المصادرة بالشكل الصحيح لغياب الكفاءة. واقتصر الأمر على متابعة عدد من المسؤولين استغلال النفوذ.

ثمة تساؤلات كثيرة تثار اليوم عن مدى نجاح "هيئة الحقيقة والكرامة" في أداء المهام التي أوكلت إليها منذ إحداثها وانتخاب أعضائها، عام 2013، والمتمثلة في تنفيذ قانون العدالة الانتقالية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في عهدي الحبيب بورقيبة (1956 - 1987) وزين العابدين بن علي (1987- 2011)، وفترة ما بعد الثورة حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2013.

ويرى عادل المعيزي أنها "حققت المهام الموكلة لها، رغم كل التعطيلات والصراعات التي واجهتها، واستكملت أشغالها بإصدار تقريرها الختامي".

ويتابع أن مسار العدالة الانتقالية لازال متواصلا ولا ينتهي بانتهاء عمل الهيئة.. كما أن هناك متابعة لعمل المحاكم المتخصصة وصندوق الكرامة ولمدى إنصاف ضحايا الاستبداد ورد الاعتبار لهم، والنظر في كل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية التي أسند إليها القانون فترة سنة من تاريخ صدور التقرير الختامي الشامل، من أجل إعداد خطة وبرامج عمل لتطبيق كل ما جاء به التقرير من توصيات (وناس، 2019).

عانت تونس من أزمة سياسية ودستورية منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت خريف العام 2019، إذ أفرزت صناديق الاقتراع وصول قوى سياسية متناقضة على مستوى البرامج والتوجه، دون حصول أي منها على الأغلبية للحكم، وبينت نتائج هذه الانتخابات وجود رفض شعبي للقوى التقليدية والطبقة السياسية الحاكمة، وأسفرت نتائجها على فوز أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد الذي لا ينتمي إلى أي تيار حزبي بنسبة 70 بالمئة، فيما أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن تركيبة برلمانية منقسمة (بني حمد، 2022، صفحة 569).

وانعكس ذلك سلبا على مجريات تطبيق برنامج العدالة الانتقالية نتيجة لسعي كل فصيل لتوجيه مسارها وفق ما يخدم أهدافه، ودخلت تونس في أزمة دستورية بعد رفض قيس سعيد لحكومة المشيشي بدعوى وجود شبهات فساد تحوم حول الوزراء الجدد.

شكلت أزمة تنازع الصلاحيات بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان عائقا أدى إلى تعطيل وظائف النظام السياسي، وهذا بدوره أعاق مسار العملية الانتقالية.

أجرى الرئيس قيس سعيد جملة من التدابير الاستثنائية في 25 جويلية 2021؛ من تجميد لاختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وتعليق عمل المحكمة الدستورية، وما انجر عليه من حدوث تنازع بين السلطات الثلاث حول العديد من النصوص (بني حمد، صفحة 570) ، كما تم إغلاق مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ووضع رئيسها قيد الإقامة الجبرية، ثم تعليق الرئيس للعمل بالدستور الذي تم وضعه زمن الترويكا. وتشكيل حكومة جديدة في 11 أكتوبر 2022، أتبعها بجملة من الملاحقات واعتقال لعدد من السياسيين والبرلمانيين، ومنع شخصيات من رؤساء أحزاب وقضاة وإعلاميين ومحامين من السفر، ليقرر بعد ذلك حل البرلمان بشكل كلي ثم حل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتعديل قانونها بتعيين سبعة من أعضائها من قبل الرئيس (العربي الجديد، 2022).

كما لم يشر دستور 2022 _الذي عرضه قيس سعيد للاستفتاء وتم إقراره بنسبة تصويت ضعيفة_ إلى برنامج العدالة الانتقالية، ما أثار المخاوف والشكوك حول مصيره ومصير التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة في ظل الخروقات التي مست القيم الدستورية والقانونية والانتقال الديمقراطي المتعثر للبلد.

**خاتمة:**

بعد مضي ما يقارب الخمس سنوات عن صدور التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة، ومع ما يكتسيه من أهمية كبيرة باعتباره ثمرة جهد مبذول طيلة خمس سنوات رافقت عملية انتقال صعب ومتذبذب، وبحكم حجم التقرير الكبير الذي تم وضعه في خمس مجلدات كاملة وهو ما يعادل 1837 صفحة، وحجم التوصيات التي احتواها؛ والتي شكلت تحديا كبيرا للهيئة، إلا أن قانون العدالة الانتقالية في تونس لم يستكمل بعد، ولم تصل تونس بعد لمرحلة الخلاص من زمن انتهاك حقوق الإنسان، ولا الانتهاء من مرحلة انتقال ديمقراطي لا مكان فيها للاستبداد، في ظل عدم إكمال هيئة الحقيقة والكرامة لعملها وفي ظل تواصل تعطيل إرساء المحكمة الدستورية كضمانة رئيسية لحسن تطبيق الدستور، وعطلت التدابير التي سنها قيس سعيد في 25 جويلية 2021 استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وجبر ضرر الضحايا وتعزيز مؤسسات قوية من شأنها أن توفر ضمانة لتحقيق دولة المواطنة وقطع الطريق نحو العودة لدولة الاستبداد.

وبرغم ما خطته تونس من خطوات مهمة على مستوى العديد من التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، بفضل المؤسسات الرسمية والحزبية وفعاليات المجتمع المدني، ومدى انعكاس ذلك على تحسين مستوى الحريات الفردية، إلا أن المحافظة على المكتسبات الحقوقية والتشريعية التي جاء بها التقرير الختامي للعدالة الانتقالية لا يكون إلا من خلال الدخول بها حيز التنفيذ والتطبيق، بما يُمكِّن للخروج من تلك المرحلة الهشة في ظل ما يتهددها من تحديات سياسية واقتصادية حالت دون تعويض الضحايا، وأسهمت في تمرير قوانين غير دستورية كقانون المصالحة الإدارية والمالية الذي يكرس سياسة الإفلات من العقاب، ويتعارض وقانون العدالة الانتقالية، هذا الأخير الذي يجب أن يتم استكماله من خلال الخروج به من دائرة النص التشريعي المجرَّد إلى دائرة التفعيل والتجسيد على أرض الواقع.

## قائمة المراجع باللغة العربية:


**أولا– توثيق الكتب**

بنيوب أحمد شوقي، (2014/2013). العدالة الانتقالية يتونس -أسس نظرية، تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية-. تونس: أكاديمية العدالة الانتقالية.

حافظ عبد الرحيم وآخرون، (2021). تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020 معضلات التوافق والاستقطاب. تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خميس كرم، (2014). العدالة الانتقالية في السياقات العربية. مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

فريمان مارك، (2005). إنجاح المصالحة: دور البرلمانات. سويسرا: الاتحاد البرلماني الدولي.

غربي أسماء، (2014). العدالة في فترة الانتقال الديمقراطي. تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

**ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات**

أزروال يوسف، وليلى لعجال. (07, 2016). الإطار التشريعي للعدالة الانتقالية في تونس ما بعد الثورة. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، صفحة 167.

بلكوش لحبيب، (2014). العدالة الانتقالية المفهوم والآليات. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، صفحة 44.

بني حمد عارف، (02, 2022). فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2021 الأسباب والسيناريوهات المتوقعة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، صفحة 569.

بنيوب شوقي أحمد، (بلا تاريخ). العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب. المستقبل العربي، صفحة 101.

حسن هند مالك، و طارش عبد الرضا أسعد. (06, 2020). العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات. حولية العلوم السياسية، صفحة 121.

الحوكي شاكر، (11, 2020). معضلة العدالة الانتقالية في تونس بين المسارات المرتبكة والتحديات المرتقبة. مجلة سياسات عربية، صفحة 40.

ساركين جيريمي، (11, 2020). لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريا وتجريبيا؟ سياسات عربية، صفحة 11.

سوتاس إيريك، (06, 2008). العدالة الانتقالية والعقوبات. المجلة الدولية للصليب الأحمر، صفحة 89.

العسري خالد، (2012). الربيع العربي ومنطق البناء التشاركي. مجلة منار الهدى، صفحة 47.

قادة هواري، (09, 2017). العدالة الانتقالية الوجه الآخر للعدالة. مجلة جيل حقوق الإنسان، صفحة 32.

**ثالثا– توثيق المواقع الالكترونية**

حمادي الرديسي، و عفيفة المناعي، العدالة الانتقالية في تونس المسار المنقوص، (23 08, 2018)، من مبادرة الإصلاح العربي: bit.ly/3V5P8U7 تاريخ الاسترداد 17 06, 2023.

رئاسة الجمهورية، مرسوم عدد 1 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بالعفو العام، (19 02, 2011). من مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن: bit.ly/3wL609f تاريخ الاسترداد 10 07, 2023.

رئاسة الجمهورية، مرسوم عدد 15 لسنة 2011 مؤرخ في 26 مارس 2011 (26 03, 2011). من مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن: bit.ly/3V5wmfA . تاريخ الاسترداد 13 07, 2023.

رئاسة الجمهورية، مرسوم عدد 97 لسنة 2011، (24 10, 2011). من لجنة شهداء الثورة ومصابيها: bit.ly/4ashlZJ تاريخ الاسترداد 24 06, 2023.

عبد القادر محمد عبد القادر، (03 06, 2009). العدالة الانتقالية : مفهومها ، مناهجها وآلياتها .. من موقع الحوار المتمدن: bit.ly/3yDrzZO، تاريخ الاسترداد 15 06, 2023.
العربي الجديد. تونس، أبرز الأحداث منذ انقلاب سعيّد في 25 يوليو وحتى التحضير للانتخابات البرلمانية، (15 12, 2022)، من موقع العربي الجديد: bit.ly/4atRelb. تاريخ الاسترداد 10 08, 2023.
فادي فاضل، المصالحة الأهلية في القانون الدولي: غاية ومسار لا عفوية ومصافحة، (22 12, 2008). من المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات: bit.ly/3KcepFK تاريخ الاسترداد 22 02, 2024.
المركز الدولي للعدالة الانتقالية، (بلا تاريخ). ما العدالة الانتقالية، bit.ly/4bMf7oY تاريخ الاسترداد 24 06, 2023.
وناس يسرى، مسار العدالة الانتقالية تعترضه التجاذبات السياسية (01 02, 2019). من وكالة الأناضول: bit.ly/44QeQ22 . تاريخ الاسترداد 10 08, 2023.

**قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

Dtricia ،olsen ،et al. (03 11, 2010). When truth cimmission improve human rights. International journal of transitional justice ,p 457,476,459 .
Devilleumer. (2007). La gouvernance démocratique. Paris: Karthala.
Naomi roht Arriaza, javier mariezcurena. (2006). Transitional justice in the twenty, first century: Beyound truth versus justice. Cambridje, Cambridje University USA.
Quessada carmen, and Mahdi Zekri. (2010). la justice transitionnelle: Cadre conceptuel et normational. studies journal, 22.